الإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل

تهدف ركيزة تنشيط سوق العمل إلى الحدّ من اختلالات سوق العمل واعتماد تدابير وإجراءات على مستوى العرض قادرة على معالجة مشكلتَيْ البطالة والبطالة الجزئية وضمان استبقاء العمّال في سوق العمل، وخصوصًا العمّال من الفئات الأكثر ضعفًا. كذلك، تسعى هذه الركيزة إلى تعزيز القدرة على الوصول إلى العمل اللائق، وحماية من هم في سنّ العمل، وإدماج الفئات الأكثر ضعفًا في سوق العمل.

ومن أجل ضمان الإدماج الاقتصادي وتنشيط سوق العمل لصالح الفئات الأكثر ضعفًا، ولتحقيق الترابط المطلوب مع ركائز الحماية الاجتماعية الأخرى، يقترح هذا الفصل سياسات وبرامج تهدف إلى تنشيط سوق العمل لمعالجة مشكلة عدم التطابق بين العرض والطلب في سوق العمل، وتحسين تشريعات العمل والقدرات الرقابية، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وتمثيلهم في الحوار الاجتماعي وعمليات صنع السياسات.

النتائج السياساتية

وبناءً على ما تقدَّم، تُقترَح النتائج السياساتيّة التالية:

س٥-ن١:
الفئات المُستضعَفة قادرة على الوصول إلى فرص العمل اللائق.

س٥-ن٢:
آليّاتٌ مُفعَّلة لحماية الأجور والدخل للعمّال المُستضعَفين، من خلال التصحيح الدوري للأجور وفقًا لكلفة المعيشة واستبدال الدخل في حالة البطالة الدورية أو الطويلة الأمد.

س٥-ن٣:
تعزُّز قدرات مؤسَّسات سوق العمل وأُطُر حماية العمَّال من خلال إصلاح قوانين العمل وأنظمته، وضمان المشاركة الفعّالة والتمثيل الملائم لأصحاب المصلحة في سوق العمل في منصّات الحوار الاجتماعي والاقتصادي وعمليات صنع السياسات.

التوجهات والمبادرات الاستراتيجية

التوجّه الاستراتيجي ١:
وضع سياسات معنية بتنشيط سوق العمل بغية تحسين التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل في صفوف الفئات غير المحظية.

المبادرة ١.١:
بناء قدرات المؤسَّسة الوطنية للاستخدام وتعزيز الترابط مع المؤسَّسات والسلطات المحلّية المعنيّة الأخرى من أجل إنشاء نظام لإدارة المعلومات الخاصة بالعمل، وتقديم المساعدة المراعية للنوع الاجتماعي في مجال البحث عن فرص العمل، والتدريب على متطلبات سوق العمل وتطوير المهارات، وتقديم الدعم في مجال ريادة الأعمال.

المبادرة ١.٢:
تعزيز الربط بين أنظمة التعليم الثانوي والجامعي والتعليم والتدريب المهني والتقني من جهة، وسوق العمل من جهة أخرى.

المبادرة ١.٣:
ربط برامج التأمين ضدّ البطالة وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية بسياسات سوق العمل النشِطة، مثل برامج تجديد وتعزيز المهارات، وخدمات البحث عن فرص العمل والاستخدام، والمساعدة في مجال حرّية التنقّل في سوق العمل، والمشورة في مجال التشغيل، ومِنَح التدريب المهني، ودعم ريادة الأعمال والمؤسَّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

التوجّه الاستراتيجي ٢:
تعزيز فرص العمل للأشخاص المُستضعَفين.

المبادرة ٢.١:
تصميم وتوسيع البرامج الكثيفة العمالة على المدين القصير والمتوسط، بهدف تعزيز الوصول إلى فرص العمل وضمان حماية العمل، للتخفيف من أثر الصدمات الاقتصادية، على أن تستهدِف هذه البرامج بشكلٍ أساسي المجموعات غير المحظية/المحرومة من السكّان، وذلك بالشراكة مع الوزارات المعنيّة والسلطات المحلّيّة

المبادرة ٢.٢:
تعميم إدماج واستخدام الفئات المُستضعفَة في القطاع الخاص وتطوير البُنى التحتية وبرامج ومبادرات دعم المؤسَّسات.

المبادرة ٢.٣:
تمكين البيئة القانونية والمؤسَّساتية والسياساتيّة في سبيل إنشاء منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التعاونيات والمنتجون المحلّيون والمؤسَّسات الاجتماعية).

المبادرة ٢.٤:
تصميم وتنفيذ برامج تضمن الوصول إلى خدمات رعاية الطفولة المجانية أو المدعومة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

التوجّه الاستراتيجي ٣:
ضمان حقوق العمل والوصول إلى العمل اللائق من خلال إطار تنظيمي مُحسَّن وآليات مُعزَّزة لحماية العمل.

المبادرة ٣.١:
تنفيذ تدابير طارئة للحدّ من أثر موجات الصرف الجَمَاعي (بما في ذلك الصرف التعسّفي)، وخفض الأجور، وتعليق أنشطة العمل في الكثير من القطاعات الأساسية.

المبادرة ٣.٢:
مراجعة قانون العمل وإصلاحه بما يتماشى مع اتفاقيات العمل لضمان حماية جميع العمّال.

المبادرة ٣.٣:
دعم وإنفاذ القانون المعني بتجريم التحرّش الجنسي وتأهيل ضحاياه الذي صدر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بما في ذلك إنشاء آليات الرصد والشكاوى وتقديم التدريب المراعي للنوع الاجتماعي لعناصر الأمن والمسؤولين القضائيين المعنيّين بإنفاذ القانون.

المبادرة ٣.٤:
إنفاذ القانون رقم ٢٢٠ بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

المبادرة ٣.٥:
معالجة أشكال عدم المساواة في الوصول إلى العمل وفي ظروف العمل للعمّال الأجانب من خلال تدابير تهدف إلى تسهيل إصدار إجازات العمل.

المبادرة ٣.٦:
إجراء تعديلات منتظمة وملائمة للحدّ الأدنى للأجور بما يضمن أمن الدخل والمستوى المعيشي اللائق لجميع العمّال والمُعَالين.

التوجّه الاستراتيجي ٤:
تعزيز آليّات التفتيش والامتثال والمفاوضة الجَمَاعية لحماية حقوق العمل.

المبادرة ٤.١:
تعزيز الرصد والامتثال لأنظمة سوق العمل ومنازعات العمل.

المبادرة ٤.٢:
حماية حرّية تكوين الجمعيات.

المبادرة ٤.٣:
إصلاح الآليات الهيكليّة والتشغيلية للمجلس الاقتصادي.